تحولات صناعية ابتكارية في دول مجلس التعاون

بقلم:
د. محمد عيسى الكويتي

وفق موقع (World Economic Forum , ٦ June ٢٠٢٥)، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تشهد تحولات جذرية في العديد من الصناعات الابتكارية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى المعيشة معتمدة على طاقتها البشرية الريادية، وموقعها الاستراتيجي، وسياساتها في تشجيع الابتكار. يطرح خمس صناعات رئيسية سيكون لها تأثير كبير على المجتمع والاقتصاد. نناقش في هذا المقال، تأثير هذه الصناعات على المجتمع والاقتصاد بشكل عام، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها والسياسات المطلوبة لدعمها وتأثيرها على موقع دول الخليج الدولي.

أولا: تتجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تعزيز التجارة مع شركاء موثوقين، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويجذب الاستثمارات الأجنبية. على سبيل المثال، قامت شركات كبيرة مثل «مونديليز» و«لينوفو» بإنشاء مصانع في المنطقة، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية. هذا التوجه يعزز العلاقات الاقتصادية ويقلل من المخاطر الجيوسياسية، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ثانيا تتبنى دول مجلس التعاون الذكاء الاصطناعي والأتمتة لتعزيز ريادة الأعمال وخصوصا الإمارات المتحدة والسعودية، فمثلا تهدف مبادرات «الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي» في السعودية إلى إنشاء العديد من الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي. هذا التحول يدعم التنوع الاقتصادي ويضع المنطقة ضمن دول المقدمة للتكنولوجيا الناشئة.

ثالثا: تستثمر دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء بهدف تحقيق تخفيض في الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠. على سبيل المثال، خطة البحرين الوطنية لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠ تعكس التزام المنطقة بالاستدامة والابتكار في مجالات الزراعة والطاقة، وإذا أضفنا إلى ذلك ما أعلنته البحرين مؤخرا حول الاستثمار الزراعي لتحقيق مستوى من الأمن الغذائي يكون التوجه أكثر قدرة على تحقيق الطاقة المتجددة في حالة توظيف التكنولوجيا الخضراء في هذا المشروع. هذه الاستثمارات سوف تسهم في تحسين البيئة وتعزيز الابتكار في قطاعات حيوية تؤمن نوعا من الاكتفاء الذاتي الغذائي في المنطقة.

رابعا: تشهد دول مجلس التعاون تقدما في مجال الرعاية الصحية من خلال استخدام التشخيص بالذكاء الاصطناعي والرعاية الصحية عن بعد والتمريض الروبوتي، كما تركز السعودية على علاجات مبتكرة لأمراض مزمنة.

خامسا: فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، تتجه عدد من دول الخليج، منها البحرين، لتكون مركزا للابتكار في التمويل الرقمي، وتشمل المبادرات دعم التنظيم للعملات الرقمية والشراكات لتعزيز حلول التكنولوجيا المالية في المنطقة. هذه التطورات تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحديث الأنظمة المالية، مما يعزز الاستقرار المالي ويخلق فرص عمل جديدة.

هذه الصناعات الابتكارية الخمس تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وخلق فرص عمل جديدة ترفع مستوى المعيشة للمواطنين. الاستفادة من هذه الصناعات تتطلب زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب وتطوير مناهجها، بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه الصناعات الاستدامة البيئية وتحسين الرعاية الصحية وبالتالي الارتقاء بجودة الحياة.

تواجه تنفيذ هذه الصناعات تحديات كبيرة تتطلب من دول الخليج وضع سياسات فعالة وهياكل تنظيمية واضحة للاستفادة من ميزتها التنافسية ومواردها المالية. من هذه التحديات مثلا تحتاج الى تعزيز التجارة مع عدد أكبر من الشركاء، حيث يمكن أن يؤدي الاعتماد على عدد محدود من الشركاء (مثل الشراكة مع مونديليز ولينوفو) إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين بشأن أنماط التجارة العالمية يمكن أن يؤثر على استدامة هذه الشراكات. لتحقيق النجاح في هذه الصناعات، ينبغي تنويع شراكاتها التجارية وتطوير استراتيجيات للتعامل مع المتغيرات في التجارة العالمية، بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الى توفير حوافز للاستثمارات الأجنبية وتطوير بنية تحتية قوية لدعم التجارة. وقد يكون أهم التحديات توفير القوى العاملة الماهرة والمتعلمة لقيادة وتنفيذ هذا التحول.

لذلك، لتطوير هذه الصناعات وريادة الاعمال المدعومة بالذكاء الاصطناعي على دول مجلس التعاون الخليجي الاستثمار في التعليم والتدريب لضمان وجود قوة عاملة ماهرة لدعم هذا التحول، وخصوصا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. يمكن تحقيق ذلك من خلال جعل الذكاء الاصطناعي مادة إلزامية في المدارس وتطوير برامج تدريبية متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الخضراء. قد يحتاج ذلك إلى حوافز مالية للاستثمار في الطاقة المتجددة، وبرامج تدريب مشتركة لتوحيد المعايير، مع تعاون لتحقيق اهداف الاستدامة البيئية والمالية، مثل هذه المتطلبات عادة ما تكون معقدة بحيث تحتاج الى تعاون وثيق بين الدول، قد لا يكون متوافرا في الوقت الحالي، وخصوصا أن هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في وقت تواجه دول الخليج تحديات تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديث الأطر التنظيمية لمواكبة التغيرات السريعة في التكنولوجيا. يتطلب ذلك تحديث مستمر للقوانين والسياسات.

ضمن التحديات أيضا الحاجة إلى دمج التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الرعاية الصحية وضمان الخصوصية للبيانات، مما يتطلب وضع خطط لبنى تحتية قوية وتحديث السياسات الأمنية. يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الصحية وتطوير سياسات تدعم الابتكار في هذا المجال وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التقدم المطلوب.

يبقى أن تعطي دول الخليج اهتماما أكبر نحو التوجه الفكري الذي ينبغي أن يشمل إدخال الفلسفة والمنطق في المراحل الابتدائية والثانوية لتنمية الفكر النقدي في المنطقة لرفع مستوى مساهمة المجتمع في الحداثة والتنمية.

في الظروف الحالية يبرز السؤال التالي: هل يؤثر ذلك على قدرة دول الخليج في دورها في دعم قضايا الأمة واستقلال قرارها؟ هذا التوجه يرفع من استقلالية قرار دول الخليج، معززا بتنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وما يتحقق من استقرار مالي نتيجة الاستثمار في التكنولوجيا المالية. هذا التوجه سوف يرفع من إمكانية دول الخليج في دعم الأمة العربية ليس فقط ماليا بل كذلك الدعم في استغلال التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة والزراعة المستدامة في الدول العربية. التطور في هذه المجالات أيضا يُمكّن دول الخليج من التعاون مع دول عربية أخرى لنقل المعرفة والاستفادة المشتركة من حجم السوق العربي الأوسع.

كذلك من المهم ألا تقتصر مصادر دول الخليج من التكنولوجيا على جهة معينة في الخارج، بل تنويع مصادرها وتنمية قدرتها الذاتية، وتعزيز ما تحقق في الإمارات والسعودية وباقي دول الخليج من تطورات يمكن أن تكون نواة لنهضة عربية قادمة معززة ايضا بنهضة فكرية.

drmekuwaiti@gmail.com

عالم يتغير

حين يتحدث مجرمو الحرب عن الإنسانية والحضارة!

فوزية رشيد

○ من خطاب مجرمي الحرب في «الكنيست» الصهيوني الأربعاء الماضي وعلى لسان «نتنياهو» الذي وقف خلف الميكروفون، وهو يكيل المدائح للرئيس الأرجنتيني لمواقفه الداعمة للكيان في حرب الإبادة التي يواصل فيها! إلى خطابات «بن غفير» و«سمورتيش»، فإن مجرمي الحرب هؤلاء، يتحدثون عن «حق» الإبادة والاستيطان والفتك اليومي بأرواح العشرات والمئات، بخطاب غرائبي يقلب كعادتهم أي منطق للخير والشر والحق والباطل! في لعبة كلامية تجعل من كل المدنيين (نساء ورجالا وأطفالا ورضع) باعتبارهم، «حماس» وبالتالي قتلهم واجبٌ إنساني للدفاع عن الحياة والحرية والإنسانية وأنهم يهددون العالم! فهؤلاء وحوش وحيوانات يمارسون الإرهاب والقتل والقصف، بل وقتل الأطفال! وهم ضد الحضارة وضد الديموقراطية التي يمثلها الكيان الصهيوني في المنطقة وفي العالم! ومن أراد أن يتأكد من صحة هذا «الخطاب السريالي» فليراجع خطاب «نتنياهو» في «الكنيست» عشية دعوة المعارضة إلى

حله وإجراء انتخابات مبكرة يوم الأربعاء الماضي! فهو يرمي كل جرائم الحرب التي يقوم بها الكيان على ضحاياه في القطاع والضفة! ويعتبر الجميع هناك ومن دون استثناء مجرمي حرب وقتلة ووحوش!

○ الذي يستمع إلى مثل هذا الخطاب يدرك جيداً أن حالة انفصام خطير «قد أصاب قادة الإبادة الجماعية، لكي يلقوا على ضحاياهم كل شرورهم وجرائم الحرب التي يرتكبونها! بل حتى أنهم يستخدمون ألفاظا مثل الوحشية والهمجية والبربرية التي يصفهم بها كل شعوب العالم، على أنها صفات الفلسطينيين أو الحيوانات في توصيف آخر! والغريب أن الإعلام العالمي بل وحتى العربي ينقل تلك الخطابات مباشرة، ويتم تحليلها والتعليق عليها وكأنها خطابات «طبيعية» بدليل الإصرار على نقلها مباشرة ثم اقتطاف أجزاء منها كأخبار عاجلة!

فيا ترى ما الذي حدث من إفساد للعقل الإعلامي، لكي يجعل من مجرمي الحرب باعتراف كل الشعوب، خطباء للإنسانية وللحضارة والديموقراطية والفضيلة، في الوقت الذي لا تتوقف فيه جرائم حربهم حتى يوم واحد؟!

○ من جانب آخر الولايات المتحدة الشريك الكلي لحرب الإبادة الجماعية، لا تكتفي بالفيتو ضد (١٤) عضوًا في مجلس الأمن يريدون بشكل جماعي وأعضاء مجلس الأمن هذا (١٥عضوًا دائمًا) أن تتوقف الحرب في غزة، ويتم السماح بإدخال المساعدات الغذائية وعدم استخدام التجويع كجريمة حرب إضافية أو كسلاح حرب، ليأتي بعدها الرئيس غريب الأطوار «ترامب» فتعلن إدارته في واشنطن أنها تعارض أية خطوات من شأنها الاعتراف بدولة فلسطينية، ويسعى الرئيس الأمريكي إلى ثني الحكومات في أنحاء العالم عن حضور مؤتمر الأمم المتحدة الأسبوع المقبل في نيويورك، بشأن حل محتمل قائم على دولتين بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين! فالولايات المتحدة تعلن بذلك وبشكل صريح أنها ضد حل الدولتين!، وضد أي حل للقضية الفلسطينية ووقف الإبادة، بل وأرسلت الإدارة الأمريكية (برقية) إلى كل الدول التي تريد المشاركة، تحذرها فيها من اتخاذ إجراءات معادية للكيان الصهيوني، باعتبار أن حل الدولتين والسعي إلى السلام تصرف معاد لدولة الاحتلال التي تواصل الإبادة الجماعية! بل يصل التهديد الأمريكي للدول، وكما فعلت مع «الجنائية الدولية» بفرض عقوبات! لأنها تتصرف على نحو يتعارض مع مصالح السياسة الخارجية الأمريكية ولذلك ستواجه «عواقب دبلوماسية» من الولايات المتحدة!

○ هل هناك من تلاعب بالمنطق الدولي والمبادئ الدولية ومبادئ القانون الدولي والحقوق الإنسانية والقيم الأخلاقية أكثر من هذا؟! وهل هناك جرائم حرب يراد لها الاستمرار وبشكل وحشي وهمجي بغطاء أمريكي وشراكة أمريكية كاملة ضد الرأي العام العالمي أكثر من هذا الإصرار على الاستمرار في الإبادة المستمرة ما يقارب العامين باسم «المصالح الأمريكية الخارجية»؟! إذًا ما الوساطة التي تقوم بها الولايات المتحدة وتتفاوض حولها لإيقاف الحرب في غزة؟! هل بلغ استخفاف مجرمي الحرب بالعقل الإنساني إلى هذا الحد؟!

○ حيث يتحدث مجرمو الحرب الصهاينة سواء في الكيان الصهيوني أو في الولايات المتحدة أو في الغرب عن الحضارة والديمقراطية والإنسانية فيما يواصلون جرائمهم الكبرى ضد كل ذلك، فاعلم أن العالم والشعوب المتفرجة على «الشيزوفرينيا» قد وصل بها الغثيان أعلى درجاته! فهي تراقب كيف تتم ممارسة المنطق المقلوب والمفاهيم المشوهة بدم بارد على ألسنة وتصرفات مجرمي الحرب هؤلاء! وكيف ينقلب المشهد إلى نقضيه، لأن الخواء العالمي أصبح طاغيا! ونظام التفاهة ومعه نظام الهمجية والوحشية أصبح مستشريا في النظام الدولي القائم وأمام ميكروفونات وإعلام العالم كله، الذي لا ينسى أغلبه أن يصفق لهؤلاء الوحوش، بل ويروج لخطاباتهم كأخبار!

تأثيرات أي اتفاق نووي مع إيران في أسواق الطاقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد خمس جولات من المفاوضات بين دبلوماسيين أمريكيين وإيرانيين، بوساطة عُمانية، بدأت واشنطن، وطهران، تتوافقان ببطء على إطار عمل لاتفاق نووي جديد، يُفترض أن يحل محل اتفاق عام ٢٠١٥. ورغم استمرار العقبة الأبرز المتمثلة في ملف تخصيب اليورانيوم –إذ رفض المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، مقترح إدارة ترامب بقبول بلاده التخصيب المؤقت، واصفًا إياه بأنه هراء– فإن هذه المحادثات تُعدّ الأقرب حتى الآن إلى إعادة إحياء الاتفاق، منذ انسحاب واشنطن منه عام ٢٠١٨.

وفي ضوء ذلك، تناول عدد من المعلقين الغربيين التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الجديد، سواء على مستوى الانتشار النووي في الشرق الأوسط مستقبلاً، أو على صعيد الأمن الإقليمي في ظل استمرار التهديدات الإسرائيلية بشن هجوم عسكري على إيران، أو على سوق الطاقة العالمية. وبينما أقر كولبي كونيلي، من معهد الشرق الأوسط، بأن غالبية دول المنطقة تتابع تطورات الاتفاق بتفاؤل حذر، لما قد يحمله من تهدئة للتوترات القائمة؛ فإنه قد يكون له أيضًا عواقب جانبية سلبية في مجال الطاقة، نتيجة الارتفاع الكبير المرتقب في الصادرات الإيرانية، وهو ما قد يفرض مزيدًا من الضغط النزولي على سوق النفط المتقلبة، لا سيما في ظل خفض وكالة الطاقة الدولية، توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط من نحو مليون برميل يوميًا في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، إلى ما يزيد قليلا على ٦٥٠ ألف برميل يوميًا خلال بقية العام.

من جانبهم، انتقد عديد من المعلقين الأمريكيين مفاوضات إدارة ترامب، مع إيران. ودعا سكوت موديل، من شركة رابيدان للطاقة، البيت الأبيض، إلى إعادة تبني سياسة الضغط الأقصى، ضد قطاع النفط الإيراني، بهدف انتزاع تنازلات أكبر من طهران. وأشار رون بوسو، من وكالة رويترز، إلى أن أي انفراجة دبلوماسية مرتقبة ستتضمن رفع العديد من القيود الاقتصادية الأمريكية المفروضة على صناعة النفط الإيرانية، وهو ما يعزز الاعتقاد بأن طهران لن تقبل بأي اتفاق لا يشتمل على هذا البند الاقتصادي الحيوي.

ولفهم التأثير المحتمل لعودة صادرات النفط الإيرانية إلى السوق الدولية بصورة شرعية، من المهم النظر إلى المشهد الأوسع لسوق الطاقة العالمي، والوقوف على مستويات الإنتاج والتصدير الحالية لإيران. وأشار كونيلي، إلى أن أسعار النفط تعرضت مؤخرًا لما وصفه بالضربة المزدوجة لعدم اليقين الاقتصادي، تمثلت أولًا في الزيادات الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب، خلال ما يُعرف بيوم التحرير –والتي توقع صندوق النقد الدولي، أن تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي– وثانيًا في قرار تحالف أوبك+، رفع إنتاجه بأكثر من ١,٢ مليون برميل يوميًا خلال أشهر مايو ويونيو ويوليو من عام ٢٠٢٥.

وفي أبريل ٢٠٢٥، تراجع سعر النفط إلى ما دون ٦٠ دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ أربع سنوات. وخلال شهري مايو وبداية يونيو، تراوح سعر برميل خام برنت، بين أدنى مستوى عند ٥٩,٥١ دولارًا، وأعلى مستوى عند ٦٦,٥٢ دولارًا، مسجلًا ٦٥,٧٤ دولارًا في ٣ يونيو ٢٠٢٥، وهو ما يقل بنحو ٢٠ دولارًا للبرميل مقارنة بالعام السابق. ورغم تسجيل الأسعار ارتفاعًا طفيفا ومؤقتًا في الأسابيع الماضية بنسبة ١%، مدفوعة بأنباء عن نية إسرائيل تنفيذ هجمات عسكرية على منشآت نووية إيرانية؛ فإن تصريحات ترامب، خلال زيارته إلى منطقة الخليج، حول اقتراب واشنطن، وطهران، من إبرام صفقة، تسببت لاحقًا في هبوط الأسعار بنسبة ٤%. وفيما يتعلق بالطلب المستقبلي على النفط، فقد خفضت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها لشهر مايو تقديراتها لنمو الطلب العالمي عليه إلى ٧٤٠ ألف برميل يوميًا، بتراجع قدره ٣٠٠ ألف برميل عن التقديرات السابقة.

وبشكل كبير، تراجعت صادرات إيران النفطية عقب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة ترامب، الأولى عام ٢٠١٨، حيث انخفضت الصادرات من ٢,٥ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٧، إلى نحو ٤٠٠ ألف برميل يوميًا فقط بعد ثلاث سنوات، وهو أدنى مستوى منذ ما يقرب من أربعة عقود. ووفقًا لما ذكرته سامانثا دارت، من مؤسسة جولدمان ساكس، فقد تمكنت طهران منذ ذلك الحين من رفع إمداداتها بنحو مليون برميل يوميًا. وأشارت توريل بوسوني، من وكالة الطاقة الدولية، إلى أن الطاقة الإنتاجية الحالية لها تتراوح بين ٣,٧ و٣,٨ ملايين برميل يوميًا.

وتشير بيانات شركة كبلر، إلى أن صادرات النفط الإيرانية، قد استقرت عند متوسط يبلغ نحو ١,٦٥ مليون برميل يوميًا حتى الآن في عام ٢٠٢٥. ووفقًا لموديل، فإن جميع هذه الصادرات تقريبًا تتجه إلى وجهة واحدة، هي الصين. وأكدت وكالة بلومبرج، أن لدى إيران حاليًا طاقة إنتاجية فائضة تُقدّر بنحو ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ برميل يوميًا، يمكن استعادتها وتوجيهها إلى التصدير في وقت قصير.

وفي هذا السياق، أشار بوسو، إلى أن قطاع النفط الإيراني أظهر مرونة كبيرة، في مواجهة العقوبات الغربية المتزايدة، مؤكدًا أن طهران، قادرة على زيادة مستويات الإنتاج بسرعة. وأشار كونيلي، إلى إمكانية عودة نحو ٥٠٠,٠٠٠ برميل يوميًا، إلى السوق العالمية في حال التوصل إلى اتفاق جديد مع الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بتأثير هذه التطورات على سوق الطاقة العالمية، أوضح كونيلي، أن الوضع الحالي يختلف عن عام ٢٠٢١، حين دفعت إدارة بايدن، السابقة باتجاه إحياء الاتفاق النووي، وخففت بعض القيود على صادرات إيران النفطية، في ظل طلب عالمي متزايد على النفط –آنذاك– بمعدل نمو بلغ ٥ ملايين برميل يوميًا سنويًا. أما في عام ٢٠٢٥، فتوقعات نمو الطلب العالمي على النفط، تشير إلى زيادة تقلّ عن مليون برميل يوميًا فقط، وسط أجواء من التقلب وعدم اليقين، مما يجعل من الصعب استيعاب تدفق إضافي كبير من النفط الإيراني إلى السوق الدولية.

وبسبب طبيعة التجارة السرية وغير المعلنة التي تنتهجها إيران، يصعب معرفة الحجم الحقيقي لصادراتها الحالية، وهو ما أدى إلى انقسام آراء خبراء الصناعة حول الأثر المحتمل لذلك في الأسعار. فبينما رأت أمريتا سين، من مؤسسة إنيرجي أسبيكس، أن رفع العقوبات بالكامل قد لا يؤدي إلى عودة كميات كبيرة إلى السوق –متوقعة زيادة تتراوح بين ٢٠٠,٠٠٠ و٣٠٠,٠٠٠ برميل يوميًا فقط– تساءلت دارت، عن مدى تأثير طرح ما يصل إلى مليون برميل يوميًا، معتبرةً أنه قد يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط بنحو ٨ دولارات للبرميل. وفي المقابل، توقع موقع بلومبرغ إنتليجنس، أن ينخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط، إلى نحو ٤٠ دولارًا للبرميل في حال رفع العقوبات عن النفط الإيراني، وهو نطاق سعري، وصفه كونيلي، بأنه سيكون مدمرًا لصناعة النفط الأمريكية.

وفيما يخص تداعيات رفع العقوبات على المشترين؛ حذر بوسو، من أن المصافي الصينية المستقلة، التي ازدهرت بفضل شراء الخام الإيراني المخفّض السعر، ستكون من أكبر الخاسرين، حيث ستتلقى ضربة قاضية، إذا عادت طهران إلى أسواق النفط الشرعية.

أما بالنسبة إلى أعضاء تحالف أوبك+، فإن هذه التطورات تعد مؤثرة للغاية، وخاصة بعد اتفاقهم مؤخرًا على إضافة ٤١١ ألف برميل يوميًا إلى السوق بحلول يوليو٢٠٢٥. وأوضح هاري تشيلينغويريان، من شركة أونيكس كابيتال، أن هذا القرار جاء بناءً على تقدير مفاده أنه إذا لم تحقق الأسعار الإيرادات المطلوبة، فسيتم التعويض من خلال زيادة الحجم.

وفيما يتعلق بالإجراءات المحتملة التي قد تتخذها الإدارة الأمريكية للحد من الصادرات الإيرانية في حال رفع العقوبات؛ أشار كونيلي، إلى أن واشنطن، قد تضغط على أعضاء أوبك؛ لإعادة تحديد حصص الإنتاج الخاصة بإيران، مضيفا أن القادة الإيرانيين، سيرفضون أي جهود أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة، لتقييد إنتاجهم، لكنهم قد يكونون أكثر انفتاحًا على قبول مثل هذه القيود، إذا فُرضت من قبل منظمة متعددة الأطراف، مثل أوبك، التي كانت طهران عضوًا فيها منذ فترة طويلة.

في هذا الإطار، أوضح جيوفاني ستونوفو، من بنك بي بي إس، أن سوق النفط العالمية لا تزال تعاني من شح نسبي، لافتًا إلى قدرتها على امتصاص كميات إضافية من الإمدادات، في ظل الزيادات الحالية في الإنتاج من جانب أوبك+ والولايات المتحدة، واستعداد إيران للانضمام إليهما. في المقابل، خفضت وكالة الطاقة الدولية، توقعاتها لنمو الطلب، مما يضفي مزيدًا من التعقيد على مشهد الطاقة العالمي خلال العام المقبل.

وفيما تتعثر المفاوضات النووية مجددًا بين الولايات المتحدة، وإيران، بشأن مستقبل تخصيب اليورانيوم، يُشير الوضع إلى مأزق سياسي يصعب تجاوزه. ومن المهم التذكير بأن المواقف الأمريكية يمكن أن تتغير بسرعة، خاصة في ظل إدارة الرئيس الحالي، الذي طالب في الأول من مايو عبر منصته تروث سوشيال بوقف جميع مشتريات النفط الإيراني فورًا، مهددًا بأن أي دولة أو منظمة تستورد أي كمية من النفط الإيراني ستتعرض لعقوبات ثانوية فورية.

وعليه، يرى كونيلي، أن واشنطن، وشركاءها سيواجهون تحديات كبيرة في احتواء، تدفق النفط الإيراني إلى السوق العالمية في حال رفع العقوبات. وأكدت سين، أن العديد من التصريحات السلبية الواضحة، التي تصدر عن بعض المحللين، تتناقض مع حقيقة أن معظم النفط الإيراني موجود بالفعل في السوق من خلال وسائل سرية، وبالتالي فإن التأثير الإجمالي على توازن السوق، لن يكون كبيرًا، لأن إيران تتاجر فعليًا بكميات ضخمة مع عملائها في آسيا، وعلى رأسهم الصين.

حين يصبح تراثنا اللغوي مهددا بالاندثار!

بقلم:
نبيلة رجب

في عصرنا الحالي، تكشف الإحصاءات حقائق مقلقة: من بين نحو سبعة آلاف لغة حية في العالم، تشير التقديرات إلى أن ما بين ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ لغة قد تختفي بحلول نهاية هذا القرن. ورغم أن بعض التقارير الإعلامية تشير إلى اختفاء لغة كل أسبوعين، فإن الدراسات الحديثة ترجح أن المعدل الفعلي أقرب إلى ثلاث لغات في السنة – أي لغة واحدة كل ثلاثة إلى أربعة أشهر. ومع ذلك، يبقى التهديد قائما، ويكفي أن نعلم أن كثيرا من هذه اللغات لا يتحدث بها اليوم سوى عشرات أو مئات من الأشخاص فقط، من دون أن تُوثق أو تُدرّس أو تُورّث.

خصصت منظمة اليونسكو يوما عالميا للغة الأم، إيمانا منها بأن التنوع اللغوي ركيزة أساسية للتراث الإنساني المشترك. وذلك في وقت تواجه فيه اللغات تحديات غير مسبوقة. فالعولمة والتطور التكنولوجي المتسارع يفرضان واقعا جديدا على لغات العالم، يجعل كثيرا منها في مهب الاندثار.

نرى كيف يتحدث أطفالنا اليوم بمزيج من اللغات، وكأن ألسنتهم تتأرجح بين عالمين: عالم تقليدي يحمل عبق الماضي، وآخر حديث يندفع نحو المستقبل بسرعة لا تمنحنا وقتا كافيا للحفاظ على ما نحبه.

مازال صوت جدتي معصومة بن رجب –رحمها الله– يتردد في ذاكرتي وهي تروي حكايات الزمن الجميل. كانت تجلس في زاوية غرفتها المعتادة كل مساء، تنسج من كلماتها البسيطة عالما ساحرا. كانت تحكي عن «فرجان» لا نعرفها، وأسماء لم تعد تقال، وتستخدم مفردات نادرة تثير الدهشة. كم كنت محظوظة بتلك اللحظات التي جمعت فيها كنوزًا من المفردات والحكايات، صارت اليوم ذخيرة أحن إليها كلما ضاقت بي سبل التعبير، وكأنني أفتش في رأسي عن تلك الكلمات كما تفتش الأم عن ابن ضائع.

يؤكد علماء الإنثروبولوجيا أن فقدان لغة ما لا يعني فقط خسارة وسيلة تواصل، بل ضياع طريقة كاملة لفهم العالم وتفسيره، فكل لغة تحمل معها نظرة فريدة للعالم. بعض لغات السكان الأصليين مثلا، تمتلك مفردات دقيقة لوصف النباتات والمواسم والتضاريس، لا نجد لها مكافئًا في اللغات الكبرى.

في اللغة العربية، نجد ثراءً مذهلا في وصف البيئة الصحراوية، ينعكس في مفردات دقيقة تصف الرمال والرياح والنجوم والنباتات. وفي البحرين، مثلا، تحتفظ بعض الكلمات التراثية بدلالات اجتماعية تتجاوز معناها الظاهري؛ فكلمة «الفرجان» لا تصف الأحياء فقط، بل تستحضر روح الجيرة، وساحات اللعب، وذاك التماسك الذي لا تزال آثاره حاضرة في الذاكرة، وإن اختلفت وتيرته. ومثل هذا البعد الثقافي نجده أيضا في بعض اللغات الإفريقية، التي تعبر عن العلاقات الاجتماعية بتعابير يصعب ترجمتها، لما تحمله من عمق وجداني خاص.

وفي العصر الرقمي، ظهرت تحديات جديدة تواجه اللغة الأم. فوسائل التواصل الاجتماعي، بما تحمله من اختصارات ورموز وكلمات هجينة، تكاد تشكل لغة جديدة، لكن هذه التحولات ليست قدرًا حتميا، بل إننا نشهد مبادرات شبابية مبهجة تستثمر هذه المنصات لإحياء اللغة الأم، وتقديم محتوى إبداعي يُعيد الاعتبار إليها بين الأجيال الجديدة.

وفي المقابل، برزت التكنولوجيا كحليف فعال لحماية التنوع اللغوي. فمن خلال مشاريع مثل «Living Tongues Institute» و«Endangered Languages Project»، يتم توثيق اللغات المهددة وتسجيل أصواتها وقواعدها وأمثالها الشعبية. هذه المبادرات، المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، تمنح اللغات فرصة للحياة الرقمية، وتعيد ربط المتحدثين بها بجذورهم الثقافية.

ونجد في بعض التجارب الدولية نماذج ملهمة. فاليابان، رغم انفتاحها على الحداثة، لم تفرّط بلغتها، بل طورت محتوى رقميا وتعليميا ضخما بلغتها الأم. أما كوريا الجنوبية، فجمعت ببراعة بين تعليم اللغة الكورية وتعزيز إتقان اللغات العالمية، من دون أن تفقد هويتها اللغوية.

وعلى الصعيد العالمي، تقود منظمة اليونسكو جهودًا حثيثة لحماية التنوع اللغوي، مثل «أطلس اللغات المهددة بالانقراض» وبرنامج «التعليم متعدد اللغات»، الذي يشجع الدول على تبني سياسات تحترم اللغات الأم وتدمجها في التعليم النظامي.

وما يثير الدهشة أن الدراسات النفسية واللغوية الحديثة تؤكد أن اللغة لا تؤثر فقط فيما نقوله، بل في طريقة تفكيرنا ذاتها. فالذين يتحدثون بلغات تستخدم الاتجاهات الجغرافية (شمال، جنوب...) بدلا من اليمين واليسار، يمتلكون قدرات توجيه مكاني عالية. وفي لغات أخرى، تتيح التصنيفات الدقيقة للألوان قدرة أعلى على تمييز التفاصيل اللونية.

في ظل هذه التحديات، لا يكفي أن نعتمد فقط على الجهود المؤسسية والمنظمات الدولية، بل يجب أن يبدأ الحل من دوائرنا الصغيرة، من منازلنا ومجتمعاتنا. فاللغة الأم ليست مسؤولية المؤسسات وحدها، بل هي إرث نحمله جميعا. يمكن للأسرة أن تلعب دورًا محوريا في هذا المسعى، من خلال تخصيص وقت يومي للحديث باللغة الأم، وتشجيع الأطفال على قراءة القصص التراثية، بل وحتى تسجيل حكايات الأجداد لحفظها للأجيال القادمة. بهذه الجهود البسيطة، يمكننا ضمان استمرار لغتنا، ليس فقط كلغة منطوقة، بل كهوية وثقافة متجذرة في الوجدان.

ففي زحمة هذا العالم المتقلب، تبقى اللغة الأم حصننا الثقافي الأخير. فهي تحمل في طياتها ليس فقط كلمات وقواعد، بل حكمة الأجيال وخبرات الشعوب وطرقا فريدة في فهم الحياة والوجود.

ربما لا نقدر على منع انقراض كل اللغات، لكننا نستطيع أن نمنع انقراض لغتنا في بيوتنا.

rajabnabeela@gmail.com